أوراسيا ريفيو: عودة ظهور القضية الفلسطينية في السياسة العالمية

نشرت مجلة أوراسيا ريفيو تحليلًا للكاتبة دانا الكرد تُسلط الضوء فيه على عودة ظهور القضية الفلسطينية على الساحة السياسية العالمية.

وقالت الكاتبة إن أحداث الشهرين الماضيين أدت إلى عودة القضية الفلسطينية إلى الصفحات الأولى. وكان ثمن عودتها مقتل الآلاف من الفلسطينيين والإسرائيليين للفت انتباه العالم إلى الوضع الراهن المتدهور والعنيف بالفعل، على الرغم من أن النشطاء ودعاة السلام يدقون ناقوس الخطر لسنوات.

وقد وجدت حكومة الولايات المتحدة على وجه الخصوص نفسها تتفاعل مع الوضع الذي تحاول بنشاط تجاهله. الآن، تخصص واشنطن الوقت والموارد على حساب المصالح الأمريكية الأخرى مثل أوكرانيا.

ولم يترك احتضان إدارة بايدن للحرب الإسرائيلية حلفاء مثل أوكرانيا عالقين وألحق أضرارًا بالغة بموقف أمريكا في جميع أنحاء الجنوب العالمي بأكمله فحسب، بل أثبت أيضًا أنه نعمة للجهات الفاعلة الاستبدادية مثل إيران التي تمكنت من تلميع صورتها دون تكلفة كبيرة.

لقد كشفت هذه الديناميكية عن المستوى الذي لم يصوغ إليه صانعو السياسة الأمريكيون أي أفكار جديدة أو حتى استوعبوا دروسًا من الماضي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وفلسطين. ونتيجة لذلك، ظلت السياسة الخارجية الأمريكية، وفي الواقع الخطاب بأكمله حول «ما يجب أن يحدث بعد ذلك» للفلسطينيين منفصلة عن الواقع، وغير راغبة في حساب القضايا التي تشكل جوهر هذا العنف. وسيكون لذلك أثر سلبي عميق يتردد صداه خارج فلسطين.

لسنوات عديدة، لم تلق فكرة أن القضية الفلسطينية مهمة آذانًا صاغية. بيد أن الحقيقة هي أن القضية الفلسطينية وافتقارها إلى الحل مرتبطان بطائفة

واسعة من الديناميات المثيرة للقلق.

وهذا لا يشمل فقط تصعيد الصراع واستخدام أساليب جديدة للعنف، وكذلك تعزيز الجهات الفاعلة الاستبدادية، ولكن تآكل حتى فكرة النظام الدولي الليبرالي تمامًا. وتلعب القضية الفلسطينية دورًا أساسيًا في عدد من الاتجاهات السياسية مثل الاحتجاجات المناهضة للاستبداد والعنف والحرب غير النظامية في الشرق الأوسط وتآكل النظام الدولي الليبرالي.

فلسطين والمعارضة

وتلفت الكاتبة إلى أن القضية الفلسطينية محصنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول العالم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، كان النشاط المؤيد للفلسطينيين مرتبطًا على نحو فريد بالعمل المناهض للاستبداد والنظام.

كما أظهرت بحوث سابقة، فإن النشاط المؤيد لفلسطين هو «بوابة للمعارضة»، ذلك أن المشاركة في النشاط المؤيد للفلسطينيين تدرب النشطاء ليس فقط على التفكير في وكالتهم السياسية، ورؤية أنفسهم كمواطنين وليس مجرد أفراد، ولكن أيضًا تؤثر على المجتمع المدني على نطاق أوسع حيث يستخدم النشطاء الأفكار والمهارات التي يكتسبونها للمطالبة بالمساءلة حول قضايا أخرى.

تاريخيًا، ولّد النشاط المؤيد للفلسطينيين نشاطًا سياسيًا، والأهم من ذلك، المعارضة ضد الأنظمة الاستبدادية. في الواقع، يشير الثوار المصريون الذين شاركوا في انتفاضة 25 يناير (2011) إلى انخراطهم في القضية الفلسطينية، مع الانتفاضة الثانية، على أنها تضع الأساس لنشاطهم اللاحق ضد نظام حسني مبارك.

ما ينبغي عمله

وتقول الكاتبة إن المأساة المركبة لرفض الولايات المتحدة تطبيق المبادئ نفسها في جميع أنحاء العالم هي حقيقة أن أمريكا في وضع فريد لممارسة الضغط والتهدئة والتدخل في مفاوضات سياسية — ليس فقط بالنظر إلى نطاق القوة الأمريكية ولكن أيضًا علاقاتها مع الأطراف المعنية.

ولكن من خلال التنازل عن هذا الدور وهذا النفوذ في إصرارهم على «عناق الدب» تجاه نتنياهو، فإن إدارة بايدن لا تحكم فقط على آلاف الفلسطينيين — والأشخاص في المنطقة الأوسع — بالقتل الذي يمكن تجنبه، ولكنها تدين أيضًا بقية العالم باعتباره حواجز حماية الصراع الدولي، مهما كانت إشكالية ومطبقة بشكل انتقائي، يجري إزالتها تمامًا. ولا تملك الجهات الفاعلة التي مُكِّنت في هذا الفراغ رؤية بديلة للعالم باستثناء النظام الذي تصنع فيه القوة بشكل صحيح.

ويجادل المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون بأنه لا يمكن التسامح مع وجود حماس في غزة كشاغل أمني. وهذا هو الحال بشكل خاص في أعقاب هجوم 7 أكتوبر. وبالتالي، فقد أعربوا مرارا عن أن هدفهم هو القضاء على حماس بالكامل. لكن كما يشير المحللون، فإن حربًا بهذا الحجم والنطاق — والأسوأ من ذلك، إعادة احتلال غزة، التي يبدو أنها قيد التقدم — لا يمكن أن تنجز مهمة تأمين السلامة الإسرائيلية، أو هدف القضاء على حماس.

وبدلًا من الاستمرار في تجاهل العامل الفلسطيني، يجب على صانعي السياسات معالجة الأسباب الجذرية للعنف المستمر، والذي يشمل استمرار الافتقار إلى مستقبل سياسي أو سيادة للفلسطينيين. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن السيادة لا تعني مجرد الحكم الذاتي المحدود كما هو الحال في جيوب الضفة الغربية (التي يمكن أن تنقلب بسهولة). لكن السيادة تعني أن الناس لديهم سيطرة فعلية على حياتهم وبيئتهم، وتشكيل هيكل حكم يُمثل الشعب ويكون مسؤولًا أمامه.

يجب على صانعي السياسات معالجة المطالبات الوطنية الفلسطينية بالسيادة، وجهًا لوجه، والتخلي عن افتراض أن الوضع الراهن يمكن أن يستمر، إما من خلال التحسينات الهامشية في الظروف المعيشية الفلسطينية أو الإكراه الشديد. وهذا الافتراض لن يحقق الأمن لأي شخص، بما في ذلك الإسرائيليون. وبالتالي، فإن ما هو أقل من التخلي عن هذا الافتراض، وتغيير المسار، سيبدأ في حل هذا الصراع الذي طال أمده — وهو صراع بدَّد أحلام وحياة الكثيرين في هذه المنطقة لفترة طويلة جدًا.